المجتمع المدني: عودة المفهوم و فضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي

تاريخ استلام المقال: 2017/02/09 تاريخ قبول المقال للنشر 2017/12/14

كرفالي هبة الله طالبة دكتوراه*

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف/ المسيلة

البريد الالكتروني: hibatallah.ker1989@gmail.com

د.محمد شاعة*

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف/ المسيلة

البريد الالكتروني: cheaa76@yahoo.fr

ملخص

يؤكد الخطاب السياسي الجديد على أهمية إشراك المجتمع المدني في مختلف المجالات، فمن خلال إشراكه إلى جانب الإدارة المحلية فإنه سيتم ضمان تسيير الشأن المحلي بطريقة مثلى وبكفاءة وفعالية أكبر، وذلك لما يقوم به من أدوار تحسيسية إضافة إلى توفير المعلومات للمواطنين وترشيد الإنفاق العام. ومنه يهدف هذا المقال إلى تحديد الأسباب التي كانت وراء عودة ورجوع مفهوم المجتمع المدني بقوة، ليصبح أحد أهم الفواعل أهمية وتأثيرا على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية، ومن ثم الكشف عن الدور الذي يقوم به في تسيير الشأن المحلي بواسطة آلية الشراكة بينه وبين الإدارة المحلية. ويتعرض البحث في الأخير إلى الحالة الجزائرية كمثال تطبيقي عن الموضوع محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المجتمع المدني والشأن المحلي، المجتمع المدني والإدارة المحلية، المجتمع المدني والجماعات المحلية، المجتمع المدني في الجزائر.

* طالبة دكتوراه وباحثة في حقل السياسة المقارنة وعلم التنظيم السياسي والإداري وميدان الحوكمة والتنمية.

*أستاذ محاضر وباحث في العلاقات الدولية وحقل السياسة المقارنة والدراسات التنموية.

Résumé :

Le nouveau discours politique met l'accent sur l'importance de faire contribuer la société civile dans les differents domaines, en impliquant cettes société civile dans la gestion locale d'une manière optimale et efficiente et efficace. Et veillera à ce que la gestion des affaires locales pour ses rôles de sensibilisation en plus de fournir des informations aux citoyens et la rationalisation de la bonne gestion des dépenses publiques...

Cet exemple a pour but d'identifier les raisons derrière le retour de la société civile fortement à devenir l'un des acteurs les plus importants, l'importance et l'impact sur les niveaux local, national et mondial, puis détecter le rôle joué dans la gestion des affaires locales par le mécanisme de partenariat entre lui et l'administration locale... Enfin l'exposé exhorte le cas algérien comme exemple d'un sujet soumis à l'étude..

Mots *clés:* La société civile. La société civile et les affaires locale. La société civile et l'administration locale. La société civile et les communautés locales. La société civile en Algérie.

مقدمة:

إن التحولات التي عرفتها المجتمعات سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أصبحت تفرض أكثر من أي وقت مضى الانخراط و القيام بعمل نسقي تكاملي بين مختلف الفواعل، وهذا كان نتيجة تنامي العديد من التوجهات التي طالبت بالحقوق المدنية والحريات السياسية، بالإضافة إلى ظهور دعوات تنادي بالإصلاح خاصة بعد تحول أنظمة الحكم من النظام الاشتراكي إلى النظام الديمقراطي.

وفي خضم كل هذه المعطيات ظهر مصطلح المجتمع المدني الذي عرف رواجا واسعا على المستوى السياسي والاجتماعي والأكاديمي والذي أعيد إحياؤه في العالم الغربي ثم العربي، ولقد تم ربط هذا المفهوم بالديمقراطية باعتباره أساس تطور وتنمية المجتمعات، ومرد ذلك إلى تراجع المفهوم التقليدي

للدولة–الأمة وضرورة فتح المجال للمشاركة في صنع القرار، مما أدى بالدول إلى البحث عن مجال مناسب يضمن مشاركة المجتمع المدني كوحدة مؤثرة في عملية صنع القرار.

يعتبر المجتمع المدني أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فقد سعت الدول الحديثة إلى تكييف التشريعات والتنظيمات مع ما تقتضيه مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام، ولهذا زاد الاهتمام بموضوع أهمية إشراك المجتمع المدني بعد طرح مفهوم الحوكمة المحلية الرشيدة في إعلان مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن، الذي عقد في صوفيا سنة 1996 مؤكدا على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية من أجل تطوير المجتمع المحلي بالتعاون مع الإدارة المحلية، حيث شهدت هذه الأخيرة عدة تطورات بسبب تغير وظائف الدولة وفشل مركزية التسيير في تحقيق التنمية، وهذا ما جعل مختلف الدول تأخذ بالنظام اللامركزي وتقوية نظم الإدارة المحلية كونها أقرب للمواطن ونابعة من صميم اهتمامات المجتمع المحلي.

الإشكالية البحثية: إن الانشغال بمسألة تفعيل دور المواطن على المستوى المحلي جعل من المجتمع المدني حلقة أساسية في تحقيق التفاعل المنشود بينه وبين المقتضيات المحلية، وبشكل أدق يمكن طرح السؤال التالي:

- ما هي الدوافع والأسباب التي كانت وراء عودة مفهوم المجتمع المدني بقوة ، والتي دفعت إلى ضرورة تعاونه مع الإدارة المحلية لتسيير الشأن المحلي خاصة في الجزائر؟

الفرضية المركزية: وللإجابة على هذا السؤال نحتاج إلى اختبار الفرضية التالية :

- يساهم ويشارك المجتمع المدني بفعالية في توجيه الإدارة المحلية نحو تسيير أفضل للقضايا والانشغالات المحلية.

الإطار المنهجي: إن دراسة الارتباط العلمي بين المجتمع المدني ومستويات المشاركة مع الإدارة المحلية في تسيير الشأن المحلي، خاصة في ظل التحديات الوظيفية الجديدة التي تواجهها الدولة الوطنية، هي ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي، وعليه ينطوي موضوع التحليل لهذه الظاهرة على الأبعاد التالية:

* وصف الظاهرة: رصد المضامين المفاهيمية الأساسية المكونة للعلاقة بين المجتمع المدني وتسيير الشأن المحلي في السياق الغربي ثم العربي، اعتمادا على مجموعة من الأبعاد وتصنيفها بشكل منهجي.

* تفسير الظاهرة: تحديد مجموعة المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على صلة الشراكة بين المجتمع المدني والإدارة المحلية قصد تسيير عمليات الشأن المحلي.

* دراسة حالة: عرض بعض حالات المشاركة بين المجتمع المدني والإدارة المحلية في تسيير الشأن المحلي في الجزائر كنموذج إمبريقي للتحليل.

1- أسباب الانبعاث الجديد لمفهوم المجتمع المدني

بالرغم من الأدوار العظيمة التي يلعبها المجتمع المدني سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو العالمي ورواج هذا المصطلح في كل الأدبيات الغربية والعربية، إلا أنّ هناك اختلافا وتباينا في وجهات النظر حول العناصر التي يتكون منها، وعدم إيجاد تعريف جامع ومانع لهذا المصطلح، فجذوره ترجع إلى اليونان وفلاسفة العقد الاجتماعي، وقد شهد رواجًا واستعمالاً واسعاً في الكتابات السياسية خاصة في نهايات القرن العشرين. ومع أن هذا المصطلح قديم، فإنه ليس هناك فهم أو رأي مشترك له، فأحيانا يعتبر كوسيلة من أجل إشراك المجتمع في ممارسة السلطة تحت شعار المشاركة الشعبية،

وأحياناً أخرى ينظر إليه على أنه مطلب ليبرالي وأساس ديمقراطي، وهناك من يعتبره أداة فاعلة لردع سلطة الدولة والحد من استبدادها.

1-1- المجتمع المدني في العالم الغربي

يرجع "دي توكفيل" في صياغته لفكرة المجتمع المدني باعتباره مجالا ثالثا، ويشير في أسى إلى أن الملكية أولا ثم الثورة الفرنسية قد دمرتا جميع الارتباطات الوسيطية بين الفرد والدولة، وهذا ما أدى إلى استبداد خفي، إذ من الممكن أن يقع المواطنون فرائس للسلطة الوصائية التي تحد من أدوارهم . وحسب رأي "دي توكفيل" لا بد أن يكون المجتمع المدني بعيدا عن الدولة والسوق ومختلفا عنهما.[1]

وقد تطور مفهوم المجتمع المدني في الغرب انطلاقا من جملة الأفكار المتحررة، و تميز أغلب العلماء في هذه الفترة بتخليهم عن الأفكار التي كانت تكبل حريتهم، فضلا عن ظهور المجتمع المدني في فترة نشوء الدولة القومية، ونمو الرأسمالية الحديثة التي تتمحور حول مفهوم المجتمع البرجوازي. واللافت للانتباه أن التحولات الجديدة في النظام الدولي المعاصر، وتأثير العولمة بأبعادها المختلفة، وثورة المعلومات والاتصالات، قد أكسبت هذا المفهوم بعدا إيديولوجيا بربطه بالحركات التي شهدتها أوروبا الشرقية في الثمانينيات التي كانت تسعى إلى تقليص سيطرة الدولة. وبعد انهيار المعسكر الشيوعي مُنح المفهوم بعدا تنمويا من خلال المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وأصبح يعكس المجال الذي يتم فيه إشراك المواطنين من أجل تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، كما اكتسب هذا المفهوم بعدا إضافيا من خلال تركيز خطاب الليبرالية الجديدة على حصر دور الدولة في مجال تهيئة

[1]- نيرا تشاندوك، أوهام المجتمع المدني، ترجمة : عبد الحميد عبد العاطي، القاهرة : مركز المحروسة للنشر، 2008 ص 30.

بيئة قانونية ملائمة لنمو القطاع الخاص، ومشاركة المجتمع المدني في حماية الفرد من تعسف الدولة. [1]

وعلى الرغم مما ذهب إليه بعضهم من أن جوهر المجتمع المدني لم يتغير منذ استخدامه لأول مرة، إلا أن هذا المفهوم شهد تراجع نتيجة صراع التيار الليبرالي والتيار الماركسي وهذا بعد "جرامشي" وانحسر تداوله في الأوساط الأكاديمية والعلمية ،ثم عاد بقوة في أواخر الثمانينيات والتسعينيات. لذلك فإن الانهيارات والاضطرابات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والتحول نحو استراتيجية مفادها الانتقال من الشيوعية إلى الليبرالية، أكدت على ضرورة الاحتفاظ بنفس المكانة الجوهرية للمجتمع المدني بعدما تحطمت في فترة الاستبداد الشيوعي، في حين أن صحوة المجتمع المدني العالمي تعود إلى تلك الانتفاضة العالمية التي قامت بها العديد من المنظمات والجمعيات الخارجة عن السلطة[2]. وزيادة على ذلك، قادت عملية عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتطور التكنولوجي إلى الترويج الكبير لمفهوم المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي.

كما أن تعرض الدولة للإخفاقات المتتالية، وعدم قدرتها على القضاء على البطالة وتقديم الخدمات والرعاية الصحية والتعليم، هذا ما طرح من جديد مسألة علاقة المجتمع بالدولة وأثارت الخصومات بين المحافظين الجدد الذين هم من أنصار الحد من تدخل الدولة وبين أنصار دولة الرفاهية، بحيث رأى المحافظون الجدد في أوربا الغربية ضرورة الحد من سلطة تدخل الدولة في مجال المجتمع المدني .

---

[1]– مرسي مشري، " المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في آلية تفعليه "، (ورقة مقدمة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر : يوم 20 أوت)، ص 06 .

3– أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، (دراسة في استراتيجيات بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري)، القاهرة :الدار الثقافة للنشر، 2000 ،ص 122 .

أما إذا تحدثنا عن أوروبا الشرقية، فقد كان للمجتمع المدني دور كبير في التحولات التي جرت، فقد تحدت مؤسسات المجتمع المدني الحزب الشيوعي مثلما حدث في بولندا حينما قامت الكنيسة والنقابة العمالية بحركات احتجاجية أسفرت عن تشكيل حكومة لا يرأسها شيوعي عام 1989، وقد مثلت نقابة التضامن حركة الدفاع الذاتي والإرادة الذاتية للمجتمع[1].

ومن جهته يرى "صمويل هنتنغتون" أن المجتمع المدني قد تزامن في تطوره مع تطور الدولة القومية، بحيث زادت نقاط الاتفاق بينهما ولم يستقل أحدهما عن الآخر تماما وإنما إلى حد ما، لذا فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع المدني من منظور نقطة الصفر يؤدي إلى تشتيت قوة الدولة، ولا نعني بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس، بل نجد أن أكثر الديمقراطيات الغربية استقرارا هي التي تبدو فيها قوة المجتمع المدني وقوة الدولة واضحة.[2]

1-2- المجتمع المدني في العالم العربي

عرفت الدول العربية عودة مفهوم المجتمع المدني بعد تصاعد دور المؤسسات المالية الدولية التي كانت تشترط إطلاق الحريات في هذه الدول حتى تمنحها المساعدات والقروض، ومن بين هذه الحريات هي فتح المجال أمام تنامي دور المجتمع المدني، والقبول بالقيم الليبرالية وفتح الأسواق.[3] لقد كان بحث المؤسسات الدولية المالية يهدف الى ايجاد فاعلين جدد غير حكوميين لكي تتعامل معهم، بحيث اتجهت هذه الدول بشكل مباشر إلى

1- محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء المؤسسات المجتمع المدني، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2007.، ص 41-42 .

1- صمويل هنغتون، "الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي اواخر القرن العشرين)" ،ترجمة :عبد الوهاب علوب"، ب ب ن :دار سعاد الصباح، ص 11-12.

3- غنية شليغم " تفعيل دور المجتمع المدني "، (مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 02، ورقلة، الجزائر : 2010، ص 03 .

التعامل مع المنظمات غير الحكومية وكذلك دور مشاركتها في صنع السياسات وصياغة الخطط التنموية كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة عدد المنظمات غير الحكومية، حيث قدر عددها وفقا للتقرير الذي أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2003 ب230 ألف منظمة في سنة 2002[1].

ويعود العامل الأساسي لعودة المفهوم الى عملية التحول الديمقراطي والانتقال إلى الليبرالية واقتصاد السوق في المجتمعات النامية بصفته إطار للمشاركة السياسية كما تم استخدام هذا المفهوم في مجال التنمية الدولية والتعاون الدولي من قبل المؤسسات المانحة في إطار المشروطية كأحد مقاييس الحكم الراشد وأحد المحددات الأساسية في عملية التنمية ن وهذا ما كان منطلقا لرواج مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات النامية عموما في سنوات التسعينيات إلا أن الإشكال الذي طرح هو هل من الممكن تصدير وتطبيق هذا الطرح في بيئة مختلفة ؟ ففكرة ربط المجتمع المدني بالحكم الراشد مسألة تحمل الكثير من المعيارية.

حيث يعتبر الباحثون أن الأسباب التي سمحت بظهور المجتمع المدني في أوروبا وأمريكا الشمالية لا تتوفر لدى الدول النامية بسبب انتشار الولاءات وعدم الفصل بين المجالات السياسية والدينية والاجتماعية . فالسياسات الاقتصادية التي تبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي والاجتماعي وتخلي الدولة عن جزء كبير من دورها اقتصاديا واجتماعيا[4].

3-محمود قرزيز، مريم يحياوي، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير"، ورقة مقدم في ملتقى المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية، جامعة بسكرة 2008، ص 3-4 .

4-ضياء مجيد الموسوي،الخوصصة و التصحيحات الهيكلية اراء و اتجاهات، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،ط3 ،2003،ص 71.

ويرى "نيرا تشاندوك" في كتابة "أوهام المجتمع المدني" أن فكرة تحول المجتمع المدني إلى بديل عن الدولة والسوق قد تخدم أجندة صناعة المساعدات أو المعونات الدولية خدمة كبيرة، لأنها تساعد المنظمات الممولة على تجنب الدولة في العالم الثالث بمهارة، فتبذل معوناتها مباشرة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وهذا الطرح يعبر عمّا يصيب سيادة الدولة في العالم من خطر. وهناك من المناظرين الذين يبحثون في التجربة المقارنة لأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط يرون أن مؤسسات المجتمع المدني تتجلى لنا في أربع حالات هي أولها عندما تضعف الدولة بسبب فشلها في الوفاء بوعودها، والثانية عندما ينفصل المجتمع المدني حضاريا عن دولته ،والثالثة عندما يتأتى عن سياسات التصحيح الاقتصادي مشاكل، والرابعة عندما تحشد الجهات الاجتماعية الفاعلة هيمنة جماعاتها لأغراض معينة، وحين يصبح كثير من مؤسسات المجتمع المدني هي مصدرا للمعلومات والاتصالات فإنها تمثل تحديا للدولة وتكون هي المسيطرة على المجتمع وهذا حسب رأي كل من كامرافا ومورا.[1]

وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني في الدول الرأسمالية نشأت لأسباب وقوانين داخلية، فإنها في دول النامية قد غرست من الخارج وفي هذا المجال يذهب سمير أمين الى أن هناك سببا واضحا لغياب الديمقراطية في جميع المناطق رأسمالية الأطراف، وهو سبب يجب البحث فيه وفي خصوصيات التراكم الرأسمالي على عكس ظروف التراكم في المراكز التي أنتجت شروطا موضوعية أتاحت تحقيق حلول اجتماعية وسطى بين رأس المال والعمل ولهذا تعززت مؤسسات المجتمع المدني في ظل انتشار الديمقراطية، فإذا انعدمت الديمقراطية فقد المجتمع المدني قدرته على الاستمرار.

1- تشاهندوك، المرجع السابق الذكر، ص 17-18.

2- دواعي إشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي

تعتبر المشاركة عنصرا هاما جدا من أجل إحداث التنمية ،فقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد الركائز الأساسية لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية ويرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات النامية تحدد على أساسها الوظيفة أو المنصب الذي يشغله أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تتحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرا من عناصر التقدم وتكسب الفرد مكانة في المجتمع .

2-1- الشراكة بين المجتمع المدني والإدارة المحلية

تشير أدبيات الإدارة المحلية إلى أهمية تطوير القدرات الإبداعية للسلطات المحلية، وإرضاء المواطنين من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وعلى سبيل المثال نذكر التجربة الغربية التي قامت بها مؤسسة علمية بحثية ألمانية سنة 1993 تدعى fondation Bertelsma بتأسيس جائزة الديمقراطية والفعالية التي تقوم على أساس المشاركة الى جانب الإدارة المحلية، بحيث تمنح هذه الجائزة للسلطة المحلية التي تكون لديها القدرة على الابتكار والتطوير والمنافسة وجودة تقديم الخدمات، وكلف بهذا مجموعة من المتخصصين في الإدارة المحلية والتنمية الإدارية وأجريت هذه التجربة على عشرة مدن من تسعة دول، وفي الأخير فازت مدينتان الأولى هي فينكس phénix بولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية،ومدينة كريست تشلرش السويسرية، وبعد سنتين من تسليم الجائزة تأسس بألمانيا مشروع قام بدراسة تجربة المدن المرشحة للجائزة، وذلك بهدف الاستفادة منها في عصرنة الإدارة

المحلية الألمانية[1]، وبالتالي تأكدت قيمة وأهمية إشراك المواطنين وضرورة تصحيح المفهوم التقليدي للديمقراطية التمثيلية وضرورة إشراك المواطن عن طريق الحركات الجمعوية والنقابات والنخب العلمية والانتقال إلى مفهوم الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية.

والمقصود من المشاركة أن يكون المرء طرفا في عمل ما، والمسألة الأساسية في نظر المهتمين بقضايا الحكم هي فعالية المشاركة، وذلك عندما تتوفر لأعضاء الجماعة الفرص الكافية والمتكافئة لإدراج قضاياهم في جدول الأعمال، والإعراب عن خياراتهم المفضلة بشأن الناتج النهائي لعملية اتخاذ القرارات، علما أن المشاركة تكون مباشرة أو عن طريق ممثلين[2].

إن دور المجتمع المدني مع الادارة المحلية يمثل في عنصر الشراكة والتعاون، بحيث يعتبر دورا لا يقل أهمية عن دور القطاع الحكومي من خلال ما يزود به المجتمع المدني من معلومات مثل تقديم المعلومات حول حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ولتحقيق التنمية يجب أن تتوفر مؤسسات تسمح لمواطنيها بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي، ويتطلب ذلك الشراكة بين المؤسسات والهيئات المحلية أي الجماعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني بغية تحقيق تنمية محلية على نحو يتسم بالتعاون والتشارك والشفافية والمساءلة ويتطلب ذلك تمكين الهيئات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تصبح قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية

2- بومدين طاشمة، "مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر "، مجلة التواصل، العدد 26، تلمسان: 2010 ، ص32.

2- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية "، وثيقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني، 1997، ص33.

سريعة الاستجابة ومسؤولة عن متطلبات المواطنين وفي نفس الوقت المشاركة في عملية التنمية المحلية[1].

والهدف من هذه الشراكة هي تخفيف العبء وتقليل التكاليف، وقد زاد الاهتمام بإشراك المجتمع المدني من خلال الأبحاث الميدانية التي قدمت كالبحث الميداني الأكاديمي الأمريكي روبرت بوتنام Robert Putnam الذي ركز على ايطاليا، وانتهى في بحثه إلى أن الحكومة الراشدة تتحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي صحي الذي بواسطته يتم تكوين رأسمال اجتماعي، وهذا ما يؤدي إلى حكومة جيدة ومستقرة .

ولقد تم تحديد نوعين من الشراكات :

-اتفاقيات تعاون قصيرة المدى بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني: وتهدف عادة إلى مساعدة الجماعات المحلية على النهوض بوضع تنموي معين دون النظر إلى العائد المادي الذي يمكن أن تحققه هذه العلاقة، وغالبا ما تكون هذه الشراكات محكومة بفترة زمنية موازنة ومحددة مسبقا ومن بين نماذج هذا النوع من الشراكات مشاريع تشغيل العاطلين عن العمل، ومشروع تصريف مياه المطار...

-اتفاقيات تعاون طويلة المدى : وتهدف هذه العلاقات لإنشاء خدمات مستدامة للمجتمع وتنفيذ مشروعات أو خدمات من أجل فئة مستهدفة من فئات المجتمع المحلي مثلا قيام جمعية معينة بالتبرع بقطعة أرض للبلدية لإقامة روضة أطفال أو مدرسة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقات طويلة المدى بين البلديات ومؤسسات المجتمع المدني لا تقوم على أساس مشروع محدد بل تهدف إلى تنسيق الجهود وتبادل المعلومات والتشاور في العملية التنموية

3-عبد النور ناجي "نحو التفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة :تاريخ الاطلاع 2016 /08/10:

. http ://www.unio.chelif.dz/ar semaire.2008/12-2008/com

المحلية[1] بحيث يجتمع في قاعة البلدية بشكل دوري ممثلون عن البلدية والمجتمع المدني المحلي لطرح قضايا تنموية ومناقشة المعوقات والحلول وتشير أماني قنديل إلى أن أول طرح لمفهوم بناء الشراكة بين الهيئات العمومية والمجتمع المدني كانت في جلسات وبحوث المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة 1994، ثم توالى تردد المفهوم في العديد من الوثائق والمؤتمرات[2].

وكما أشرنا سابقا فإن الهدف من إشراك المجتمع المدني مع الإدارة المحلية هدفه تحقيق التنمية المحلية اساس التنمية تشاركية بحيث تتأسس التنمية التشاركية على المقاربة التشاركية ومبدأ هذه التنمية هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرار وهذا يعني أن النجاح متوقف على توفر المناخ الديمقراطي والدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني وحياد الإدارة واحترام الحقوق الفردية والجماعية. وترتبط فكرة تنمية المجتمع المحلي باستشارة المواطنين المحليين من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتيجية تنمية المجتمع المحلي وبالرغم من اتفاق الجميع على أن المجتمع المدني يقوم بجهود منظمة في المجتمع المحلي في مختلف المجالات إلا أن الخلاف قد بدا واضحا حول أدوار المشاركين، حيث أطلق البعض العنان لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني ومنحها مجالات واسعة، في حين أعطى البعض الآخر للعمل الرسمي وسياسات الدولة وتشريعاتها دورا واسعا في تقييد عمل المجتمع المدني، وهذا ما هو واضح في كثير من الدول العربية.

1- أمجد غانم، "الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات البلدية على مستوى الهيئات المحلية "،دراسة مقدمة في مؤتمر الحوار الوطني، فلسطين: مركز التجارة فلسطين، 2008،ص22.

2- مدحت أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني (دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين و الشراكة والقيادة والتطوع والشفافية والمساءلة والتشبيك)،مصر، .إيتراك للنشر والتوزيع، 2007،ص220.

2-2- دور المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي

يمكن تلخيص دور المجتمع المدني في إدارة الشأن المحلي في ما يلي :

تقديم الخدمات للسكان عن طريق الاهتمام بنشاطات ذات صبغة إنسانية اجتماعية مثل مكافحة الفقر، حماية الطفولة، الحفاظ على البيئة.

-التنمية المحلية ، حيث أن زيادة الحاجات وتعقدها فاق إمكانيات الدولة فمؤسسات المجتمع المدني تعمل على التكفل بالمشاريع المحلية والمشاركة في مشاريع تقوم بها البلدية..

-غرس روح المواطنة للمساهمة في الشؤون العامة.

-ممارسة السلطة المضادة ، فيمكن للمجتمع المدني الأكثر تنظيما وفعالية أن يواجه الدولة عن طريق الاحتجاج والرقابة وهذا ما يمكنه من التعبئة والتجنيد بطريقة منظمة.

ولقد اتضح من خلال الدراسات الميدانية أن. التنمية الحقيقية لا تكون إلا بتفعيل أدوار الفاعلين والشركاء المحليين كل حسب اختصاصه في إطار تكاملي وهذا ما أكدته تقارير التنمية البشرية، إذ أن الإدارة المحلية التي تعتبر التنمية المحلية من اهتماماتها لا يمكن أن تواجه جميع التحديات التي من أهمها قلة الوسائل والموارد المالية والبشرية وضعف التأهيل والبيروقراطية وكذلك فإن الجمعيات لا يمكن اي حال أن تعمل عمل المؤسسة العمومية او الجماعات الإدارة المحلية لكونها تنظيم مبني على التطوع الإرادي وعدم قدرتها على تحمل غمار التنمية لوحدها.

وقد أشار وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولين باول" في مجلس النواب سنة2001 قائلا :

" خلال العشرين عاما الماضية ظهرت اعداد متزايدة من الأطراف الفاعلة الجديدة على الساحة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية

الخاصة والمؤسسات والشركات ومجتمع التعليم العالي وحتى الأفراد يقدمون المساعدة وكنتيجة لهذا فإن الحكومة الأمريكية ليست هي المصدر الوحيد وبعبارة أدق ليست المصدر الأكبر للتمويل الأمريكي والموارد البشرية الذي يجري تطبيقه على تحدي التنمية " . وهنا أكد الوزير على تخلي الحكومة عن احتكارها للخبرة والموارد مع استمرار قيامها بأدوار هامة لكن تصبح شريكة في التنمية وتوحيد القوى مع المجتمع المدني، هنا يصبح مبدأ المشاركة خطوة مهمة تركز على دور المجتمع المدني في تحسين الظروف الاجتماعية و السياسية .[1]

غير أن المجتمع المدني يمكن أن يكون مكملا لعمل الإدارة المحلية، و يستطيع أن يشاركها بما يخص تدبير الشأن المحلي وكفاءة المجتمع المدني في إرساء ثقافة التضامن والعمل التطوعي، وما يميز المجتمع المدني أن له الخبرة في تشخيص وتحديد الحاجات المحلية وتنفيذ ومواكبة البرامج وإنجاح خطط التنمية، وقد عكست جميع التجارب في مختلف المجالات أهمية تدخل المجتمع المدني ومشاركته الفعالة في تدبير الشأن المحلي، كما أن النتائج الايجابية دفعت بالإدارة المحلية الى الإقرار بأهمية إشراك هذا القطاع لما يتمتع به من نضج في التعامل مع الواقع والقدرة على التشخيص الميداني والتواصل مع المواطن بشكل ايجابي [2] و من أجل إعطاء الضمانات لإنجاح التعاون بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني قام المشرع الجزائري بالتنصيص القانوني على مشاركة الجمعيات باعتبارها أساسا في تحقيق التنمية المحلية، وتفعيل نظام اللامركزية، ولهذا يتوجب إعطاء المجتمع المدني صلاحيات واسعة وتقوية

[1]– دون ايبرلي , ترجمة : لميس فؤاد اليحي , نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات و الدول من الأسفل الى الأعلى , الأردن : الأهلية للنشر, ط1 , 2011,ص 89.

2- world health organization " civil society imitative external relations and governing bodies", "discussion paper n02,2002p4.

مؤسساته وتوفير فضاءات لعمله وتثمين دوره في المجال التشاركي والعمل على وصوله الى مداولات المجلس الشعبي البلدي و توضيح معالم الشراكة من أجل التعاون الايجابي الفعال.

ويعتبر عنصر التمويل عنصرا هاما عند تحليل بنية المجتمع المدني فالمبالغ المالية والموارد المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني بالغة الأهمية من أجل فهم نقاط قوة وضعف مؤسسات المجتمع المدني نظرا لأنها تؤثر بشدة في استمرارية المجتمع المدني وقدرتها على انجاز وتحقيق الأهداف بشكل عام وموارد مؤسسات المجتمع المدني تأتي من اشتراكات الأعضاء أو الهيئات .[1]

ولقد تبين ان الهدف الأساسي من إقامة الشراكة والتعاون بين المجتمع المدني والإدارة المحلية يكمن في تحسين الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين وتخفيف الاعباء والنفقات والمخاطر الحالية التي تنقلها ،وهنا لابد من التأكيد على أن المشاريع المشتركة يجب أن تكون خدماتية تنموية .

-تكريس المشاركة في تسيير الشأن العام محليا و وطنيا.

وكذلك لا بد أن تكون أولوية المشروع المراد تنفيذه التوافق مع أهداف الجهات المشاركة، وتعتمد الإدارة المحلية على التعاون مع المجتمع المدني على معيار مدى تلبية المشروع متطلبات التنمية المحلية ، بحيث تساهم الشراكة على تخفيف بعض الأعباء كما أشرنا سابقا ، بالإضافة الى نشوء حالة من الاتصال والتواصل بين البلديات ومؤسسات المجتمع المدني ومعرفة انشغالات المجتمع المحلي وتقريب وجهات النظر.[2]

1- Lorenzo fioramonti and Finn heinrich ,how civil society influences policy (a comparative analysis of the civil society in post communist , Europe research report commissioned by research and policy in development institute ; Johannesburg :2007.p17

2- أمجد غانم ،"الشراكات القطاعية القائمة فب تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية ،فلسطين :شركة النخبة للاستشارات ،2009،ص17

فمن خلال هذا النوع من التعاون والشراكة تم إدخال عناصر جديدة في عملية التنمية المحلية تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني لتتحمل جزءا من مسؤولية تطوير وتنمية المجتمعات المحلية ،حيث تشكل هذه المبادرة نواة لخلق مكونات مؤسسية جديدة في المجتمع المحلى تقود عملية التنمية .المحلية.

وتكمن أهمية الشراكة أيضا في مساهمة المجتمع المدني في تحليل الحاجيات وتحديد الأوليات لقربه من المواطن, وفي تعبئة المواطنين من أجل تمكينهم من المشاركة في تدبير الشأن المحلي، وهذا من أجل تقوية الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك يتوجب على الادارة المحلية أن تتيح مجال للجمعيات لكي تستطيع التطلع على برامج الجماعات المحلية أي بناء علاقة شفافة، وهذا لكي تتمكن من التعاون معها بشكل فعال. و تقوم الجمعيات كذلك بتزويد الجماعات المحلية بمصادر المعلومات التي قد لا تستطيع الجماعات المحلية الوصول إليها ،وتساهم مؤسسات المجتمع المدني في تقديم مقترحات لها في جميع المجالات.

ولذلك فإن بناء استراتيجية للشراكة تهتم بتأسيس شراكة قائمة على المعرفة والمهارة والخبرة بالإضافة الى توفير الدعم و التأييد واستثمار الوقت والجهد و إصدار الأنظمة واللوائح التنظيمية وتقديم الاستشارات القانونية والفنية والاهتمام بالتأهيل والتدريب والتوعية والتثقيف والتحفيز، فمن خلال التعاون بين الإدارة المحلية و المجتمع المدني يصبح هناك وسيط بين الإدارة المحلية وباقي أفراد المجتمع المحلي ،فعلى سبيل المثال تعتبر عملية الاقتصادية على مستوى الولايات والبلديات عملية شاملة تهم مصلحة المجتمع بأكمله وعلى هذا الأساس فإن جميع الإدارات من المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني يشتركون جميعهم في تلك العملية وهذا يجعل العملية أكثر تنظيما و أوسع مجالا و أكثر فاعلية .

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بتخفيف معضلات العمل الجماعي عن طريق مؤسسة التفاعل الاجتماعي والحد من الانتهازية وتسهيل المعاملات ، وتعتبر الشبكات المدنية الأكثر تطورا مصدرا في مهما في تدفق المعلومات التي تعد أساسا للتعاون بينها وبين الإدارة المحلية .[1]

ويعتبر المجتمع المدني مجالا لممارسة الديمقراطية وتقويتها وتدعيمها، بحيث يعتبر المجتمع المدني فاعلا من فواعل المجتمع المحلي من خلال دوره في المساءلة والمحاسبة ، وهذا ما يساعد على بناء التعددية والاستقرار الاجتماعي والثقة العامة واحترام حكم القانون ، وهذه المؤثرات لابد منها لتحقيق نجاح الديمقراطية على المدى البعيد .

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بتقديم السلع والخدمات العامة على نحو جيد و بنوعية أحسن وأسعار أقل من المؤسسات العمومية وذلك يرجع لاعتماد مؤسسات المجتمع المدني على عنصر التطوع بخلاف الهيئات المحلية والحكومية بصفة عامة ،وكذلك ففي بعض الحالات عند عجز أو انخفاض الموازنات فإن الهيئات المحلية تلجأ الى الشراكة والتعاون مع المجتمع المدني[2].

وينبغي على السلطات المحلية أثناء وضع مخطط ومقترحات الميزانية أن تستعين بخبراء داخليين وبالمجتمع المدني لالتماس المشورة، وتفسير قرارات السلطة التنفيذية للمجلس المحلي، وما صرف وما خصص من أموال في السنة الحالية وماذا ستحقق السنوات اللاحقة، وهذا يتطلب من الإدارة المحلية إشراك المجتمع المدني في الأمور المتعلقة بالميزانية وتوضيحها والحرص على أن تكون بنودها مفصلة وشاملة مع إجراء مقارنات بالسنوات السابقة .[3].

1- برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،مرجع سابق الذكر،ص14.

2- روبرت كوشين، دليل القوانين المؤثرة في المجتمع المدني، ترجمة أحمد شومان، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2007, ،ص 17-18.

3- Kenneth Davy, Gouvernance local en temps critiques (des politiques pour la grise, le redressement et l'avenir durable ,France : Conseil de l'Europe à Strasbourg,2012.p114.

ومن هنا يجب تعزيز قدرة المجتمعات المحلية من أجل تلبية احتياجات المواطنين ودعم المشاريع التي تساعد على قبول المسؤولين المنتخبين المحلين والتوسع في استخدام التخطيط التشاركي وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في التخطيط للتنمية المحلية وتقديم الخدمات وتسيير طرق الاستثمارات وزيادة الشفافية[1].

وتتلخص أهداف المشاركة في بعدين:

أ-**أهداف اجتماعية اقتصادية** :وذلك بإدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية من النواحي المادية والبيئية ،وبالتالي تقبل السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولا يبالون برغباتهم ويعتقدون بأن إشباع حاجاتهم

سيتحقق ضمن البرامج والأولويات التي يقررونها بأنفسهم، والحرص على المال العام حيث أن مشاركة المواطنين بالمال والجهد في إنشاء المرافق توفر الحرص على حسن استخدام المال العام [2].

ب-اهداف إدارية: وتتمثل في مشاركة المواطنين في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها مما يكون له أثر هام في ترشيد السياسات و القرارات وعدم حدوث الأخطاء. الاسراع بإحداث تغيرات سلوكية ضرورية لنجاح التنمية.

لكن في المقابل نلاحظ أن تغيير السلوك لا يأتي بالقرارات ولكن من خلال اقتناع المواطنين أنفسهم أن المشاركة وسيلة من وسائل التنمية[3].

[1]- Management international Systèmes évaluation du projet de gouvernance local, rapport de l'évaluation(DTAFI) Washington, corporte, offices 2009.p02.

2- المنصف وناس ،"مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي ،القاهرة :الهيئة المصرية للكتاب ،1991،ص.81

3- عبد العال طارق ،الحق في المشاركة السياسية ،القاهرة :دار الحكمة ،2003،ص24

2-3- فضاءات اشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية في الجزائر

تعتبر المشاركة الشعبية هي عنصر هام في إحداث التنمية فلقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد الركائز الأساسية لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية ويرى البعض علماء الاجتماع مكانة الفرد في المجتمعات النامية تحدد على أساسها الوظيفة أو المنصب الذي شغله أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تتحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرا من عناصر التقدم وتكسب الفرد مكانة في المجتمع ويمكن القول أن النشاط الجمعوي في الجزائر يشهد نوعا من الكثرة والتطور في العديد من مجالات الحياة ورفع انشغالات.

-آلية التوعية والتحسيس: كما سبقت الإشارة فإن الجمعيات المحلية والوطنية تقوم بجملة من الأعمال الهادفة إلى خدمة مصلحة المواطن وذلك عبر العمل التطوعي الميداني والعمل التوعوي التحسيسي عبر الندوات والملتقيات والاجتماعات أو الملصقات الجدارية أو وسائل الإعلام المحلية كالإذاعات الجهوية وفي المدارس ومقرات الجمعيات أو القاعات الرياضية وغيرها من المرافق الصالحة لذلك والقيام بجملة من الحملات التحسيسية الهادفة إلى الحفاظ على سلامة المواطنين سواء كانت هذه الحملات من تنظيم السلطات المحلية أو تنظيم المؤسسات المجتمع المدني نظرا لأهميتها ومساهمتها في تنظيم مراكز والمرافق العامة .

وكذلك فمؤسسات المجتمع المدني يعمل على استخدام آلية المراقبة والمحاسبة وكشف التجاوزات وبالرغم من أهمية العمل الجمعوي حالياً في المساءلة والشفافية فيما يخص مراقبة سير برامج التنمية مكافحة ومحاربة

التجاوزات، إلا أنه في الواقع نلاحظ عدم فعالية دور المجتمع المدني في هذا المجال بحيث تعتبر هذه النشاطات هي السبيل الوحيد للرقي والتقدم في كل المجالات والدليل ما تشهده الدول المتقدمة في مساهمة المجتمع المدني ودوره في تتبع كل صغيرة وكبيرة في مشاريع التنمية، إذ تقوم العديد من هذه المؤسسات بتنظيم وهيكلة نفسها بطريقة فعالة لخوض حملة متواصلة من اجل جعل النخب السياسية والاقتصادية تعمل وفق مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة وتجنب مجتمعاتها السقوط في فخ ما هو متعارف عليه حاليا في الأدبيات التي تهتم بتحليل ظاهرة فساد" بالمصيدة" ومن بين أعراض هذه المعضلة أن يقوم الأفراد باختيار إستراتيجية تكفل لهم تعظيم مكاسبهم دون الاكتراث لما سيقدم عليه فاعلين آخرين، ويحدث ذلك عندما تتراجع ثقتهم بمدى التزام الآخرين بقواعد السلوك المتفق عليها وتعتبر الرشوة والاختلاس والابتزاز إحدى مظاهر الفساد التي نشأة بسبب معضلة الفعل الجماعي ولكن لدى انتشارها ينقلب الأمر إلى مصيدة اجتماعية يصعب الإفلات منها ، ويعبر ذلك عن وضع يكون فيه الفساد أمر مستصاغًا وطبيعيًا بل ويعجز الأفراد عن تصور أنه بإمكانه تسيير شؤونهم الحياتية دون تعاطي بعض مظاهر الفساد[1]

ومن هنا فالعلاج للقضاء على هذا الفساد الذي تشهده الإدارات المحلية هو :

– تعزيز وظائف الرقابة عبر تفعيل هيئات مراجعة الحسابات المستقلة وتمكين مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى عدد من آليات المؤسساتية مثل استقلالية القضاء وفعاليته .

بحيث يؤدي المجتمع المدني المحلي دورا محوريا في مكافحة الفساد نظرا لكونه دعامة أساسية لنظام الحوكمة كما أنه يتمتع باستقلالية التي تخول

[1] – مركز دعم التنمية وتأهيل، تفعيل دور المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات شفافية والمساءلة، القاهرة :2008، ص24.

له ممارسة دور الرقابي على هيئات الحكومية، فثقافة المواطنة التي يشجعها وبغرسها المجتمع المدني تقود إلى نقل الفرد من حالة الرعاية إلى المشاركة والمساهمة وتبرر الحق في المراقبة والمساءلة، كما أن المجتمع المدني من خلال تكويناته المختلفة له القدرة على ملاحظة مدى قيام المرافق العمومية والإدارة المحلية بالأداء المطلوب منها على أكمل وجه وهو المعيار الذي يحدد وجود الفساد من عدمه لان وجود الفساد إلى تراجع كفاءة وفعالية المنظومة الإدارية ومن جهة أخرى فإن المجتمع المدني ينشر على المستوى الأفقي أكثر من انتشار الوحدات المحلية بمعنى أن عدد مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي اللامركزي يسمح لها بتغلغل أكثر على مستوى الوحدات المحلية على عكس هيئات مكافحة الفساد ذات الطابع المركزي فيستحيل وجود وحدات مكافحة الفساد في كل وحدة محلية[1].

كذلك يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المحلي أن تقوم بتوعية الأفراد وجعلهم يعتبرون مكافحة الفساد ورقابة عمل الإدارة المحلية من أولوياتهم وترسيخ قيم اجتماعية تحد من الفساد ومظاهره ، كذلك ومن جانب آخر فإن جهود المجتمع المدني الرامية إلى غرس قيم المواطنة لدى الأفراد من شانها رفع درجة روح المسؤولية لدى المواطن حول المال العام كما أن درجة استقطاب فعاليات المجتمع المدني للكفاءات العلمية والعملية نظرا لكونها ذات طابع تطوعي تسمح بتسخير تبك الكفاءات للرقابة على عمل الإدارة المحلية .

يقوم المجتمع المدني برفع الدعاوى لدى المحاكم فمن خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها واستقصاء الحقائق تقوم مؤسسات المجتمع المدني بكشف الثغرات الموجودة في بعض القضايا العامة وعرضها على

[1]– بوحنية قوي، الحوكمة المحلية كبديل لمكافحة الفساد –قراءة في المفهوم وآليات–، تاريخ الاطلاع : 2016/09/13 http://www.bouhania .com/news.php ?action :viw&id=146

الهيئات العمومية ومساءلة ومحاسبة المعنيين بذلك من خلال رفع الدعاوى القضائية كما بإمكانها اللجوء إلى هذا الأسلوب عند التعرض إلى بعض المضايقات والمساومات التي تؤثر على عملها.

ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني القيام بدور هام في توفير الضوابط على سلطة الإدارة المحلية وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في عملها وتعتبر المشاركة في سياقه المخططات وحماية الحقوق والمشاركة في الشؤون العامة ورفع الوعي العام ومحاربة الفساد من أهم طرق الرقابة، ويعتبر مبدأ المساءلة والشفافية أساس العلاقة السليمة ما بين هيئات الدولة والمجتمع المدني، الهيئات المحلية مسؤولة أمام مواطنيها وعليها تقديم البيانات وتقارير الموثوقة عن أعمالها والمجتمع المدني مسؤول أمامها وهذا ما يعد مؤشر من مؤشرات الحكم الصالح والديمقراطية الحقيقية وتعزيز جهود محاربة الفساد من خلال:

-تعزيز المساءلة والشفافية والمحاسبة من خلال تعزيز فعالية المجتمع المدني ومشاركته في الشؤون المحلية العامة وتمكينه من مكافحة الفساد كشرط ضروري لتفعيل هذا المسار، لكن بشكل عام يلاحظ عدم فعالية العمل الجمعوي في مكافحة الفساد في الجزائر، وسبب عدم فعالية الطبيعة الزبونية السائدة في الجزائر والتي تتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع مما ينجم عنه ليس تحييد تنظيمات العمل الجمعوي فحسب بل واستمالتها وأحياناً اختراقها لتمارس ادوار مرسومة لها سلفا وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من استمرارية وهذا ما أدى إلى سعي الناشطين للربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماته[1].

[1]- أحمد غانم، "تصور امثل في تفعيل المجتمع المدني في مكافحة الفساد"تاريخ الاطلاع :2016/09/12
http://www.nabaneus.net . /2009/13528.htm.2011.

وبصفة شاملة فعمل الجمعيات يتضمن الجانب التوعوي التحسيسي والتطوعي والميداني والتركيز كذلك على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتلعب دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة وتلجأ في هذه الحالة إلى طرق الطعن القضائية.[1]

وهذا منذ الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة المنعقدة في ستوكهولم عام 1972 والذي نص على ضرورة إشراك المجتمع المدني.

ومن هنا نلاحظ أن مجال إشراك المجتمع المدني تطور ليشمل مجالات عديدة مثل التنظيف وحماية المحيط وتشجيره والاعتناء بالمساحات الخضراء والمشاركة في جمع أموال للتبرع للمحتاجين ورفع الانشغالات للمسؤولين المحلين، وقد تعجز الجمعيات في إقناع المسؤولين المحلين بمطالبها وانشغالاتها مما يدفعها للضغط عليهم بوسائل مختلفة منها جمع الأهالي والأفراد أمام الإدارات المقصودة.

كذلك مساعدة السلطات المحلية في مجال قيامها بأعمال النظافة والتطهير وهذا العمل من شأنه أن يرفع قدرة السلطات المحلية من أجل دفع عملية التنمية والحفاظ على البيئة ،كذلك فالعمل التطوعي يكمل عمل الجماعات المحلية و يدعمه عن طريق رفع مستوى الخدمة وذلك لأن المجتمع المدني يتصف بالمرونة والسرعة، فهو يعتمد على آليات متعددة منها التوعية والتحسيس. وتقوم الإدارة المحلية بجملة من الأعمال الهادفة إلى خدمة المصلحة العامة أما الجمعيات ففي هذا المجال تقوم بالعمل التطوعي وعقد ندوات وملتقيات واجتماعات لتحسيس المجتمع المحلي بأهمية هذه الأعمال واقناعهم بها، كذلك فهي تستعمل آلية المحاسبة وكشف التجاوزات ويبدوا أن العمل الجمعوي في هذا المجال يعد بطيئا ويكاد يكون أقل من المتوسط، فهناك

3- وناس، المرجع السابق الذكر، ص147.

بعض الجمعيات مثل جمعيات الأحياء تعمل على مراقبة سير البرامج التنموية التي تخص حياتهم، وعلى الرغم من أهمية عنصر الرقابة على الهيئات المحلية إلا أنه قليل جدا ومنخفض.

وقد عرفت الجزائر اليوم عددا كبيرا وانتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني، وهذا لدورها في تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي ونشاطها في تفعيل برامج التنمية وتنفيذ أهداف وبرامج السياسة السكانية والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث واستراتيجيات القضاء على الفقر، ولهذا اعتبرت كشريك تتعاون معه الجماعات المحلية من أجل تحقيق التنمية بأقل التكاليف وأسرع وقت وبفعالية أكثر. وقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني تعمل في كافة المستويات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية ،وتدخل كشريك عام في عمليات البناء والتطوير وفيما يتعلق بعلاقة الجماعة المحلية مع المجتمع المدني فإن السمة العامة لها تمثلت في اتفاقيات التعاون بالمعنى التكاملي للأدوار دون أن تكون هناك أرباح أو اجراءات مالية بحيث تكون أوجه التعاون بين الإدارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني المحلي تمثل المدخل المناسب والإطار الصحيح لمشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية.

ونظرا لأهمية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، فقد اهتم المشرع الجزائري بهذا الجانب وذلك من خلال تخصيص الباب الثالث من قانون البلدية وما تضمنه من مواد تتيح مجالا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية .

ويتضح أن المشرع الجزائري أتاح مجالا للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في مجالات عديدة تم ذكرها في كل من المادة 12 و 13 و 14 من قانون البلدية 11- 01، وهذا لتحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي في

مجالات عديدة عن طريق مشاركتهم جنبا الى جنب مع المؤسسات العمومية من أجل تحقيق التنمية.

وتتمثل مجالات إشراك المجتمع المدني في النقاط التالية :

-دور المجتمع المدني في الحد من الفقر: يعتبر مجال مكافحة الفقر والتهميش من أولويات المجتمع المدني حيث برزت فيه اشكال التعاون فالمجتمع المدني الى جانب الإدارة المحلية على الالمام بجميع المعلومات حول فئة المعوزين، وهذا ما تقوم به الجمعيات باعتبارها أقرب الى المواطن فبعد انشاء قوائم المعوزين تقوم بتقديمها للإدارة التي تقوم بتوزيع مختلف الاعانات المخصصة لهذه الفئة الاجتماعية و مساعدتهم و تشمل هذه المساعدات:

-الإعانات الاجتماعية للأطفال بحيث تقوم الجمعيات مباشرة بوضع قوائم الأطفال المعوزين وتقدم لهم إعانة مالية يستفيد منها الأطفال اليتامى ،أبناء ضحايا الإرهاب ....تقديم لوازم مدرسية، وبالتالي فمساعدة المجتمع المدني للجماعات المحلية تضمن عدم تأخر الإدارة في تقديم الإعانات، وهنا يظهر دور الجمعيات في وضع القوائم باعتبارها الأقرب إلى المواطنين.

كذلك تقوم الجمعيات بتقديم الإعانات الطبية، وهي موجهة لذوي الأمراض المزمنة، بحيث تقوم لجنة مكونة من عضو من جمعية. مع أعضاء من البلدية ،من مصلحة النشاط الاجتماعي بمنح الإعانات إلى من هو بحاجة إليها فقط ويتكفل أعضاء الجمعيات بالتحري عن مدى استحقاق الأفراد لتلك الإعانات.

وهنا يقوم ممثلو الجمعيات بنقل الوضعية للإدارة من أجل حماية صحة المواطنين الذين يحتاجون المساعدة من أجل تقليص الفقر.

بالإضافة الى ذلك نتحدث عن فضاء آخر يجمع المجتمع المدني والإدارة المحلية هو المشاركة في العقود المتعلقة بالأشغال والطرق والمساحات

الخضراء ، وهذا بالتعاون مع المجلس الشعبي البلدي، أما بالنسبة للميزانية المخصصة لهذه العملية فتخصصها الولاية وتوضع على مستوى البلدية في إطار البرنامج المحلي للتنمية، حيث يقوم المجلس الشعبي البلدي بتمويل البرنامج المراد تنفيذه بالموارد ،أما الجمعيات فتتكفل بالأشغال ومتابعة ومراقبة سير العمال.

وهذا النوع من العقود تنص عليه المادة 74 من قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة العمرانية :"يمكن لكل جمعية تشكلت بصفة قانونية تنوي بموجب قانونها الأساسي أن تعمل من أجل تهيئة إطار الحياة وحماية المحيط أن تطالب بالحقوق المعترف بها كطرف مدني يتعلق بمخالفة أحكام التشريع الساري المفعول به في مجال التهيئة والتعمير"[1].

أما في مجال تسيير الشؤون المحلية فقد أتاح القانون إمكانية حضور المواطن المحلى المداولات المتعلقة بالمنفعة العامة ، وهذا من أجل إدماج ومشاركة فواعل المجتمع المحلي من أجل هدف أساسي هو توسيع التوافق والانسجام .

وكذلك فمن اهم الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني من خلال مشاركته الايجابية لجهود الجماعات المحلية ما يلي:

-مساعدة الهيئات المحلية والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية .

-السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع.

-القيام بمبادرات للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده.

-تقديم أساليب ونماذج وحلول يمكن أن تتبناها الهيئات المحلية.

1- المادة 74 القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير ،الجريدة الرسمية ،العدد 152 الصادر في 1990/12/01

لهذا اعتبرت مشاركة المجتمع المدني قيمة محورية في برامج المجتمع المحلي وعنصرا هاما في إحداث التنمية واعتبرتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية إحدى ركائز التنمية المحلية ؛ حيث يعد أسلوب الشراكة الحديث أهم عوامل نجاح السياسة البيئية الوقائية، وهذا لا يتحقق إلا بمشاركة نوعية لجميع الأطراف من أفراد وجمعيات، ولا تتأتى هذه المشاركة إلا من خلال مد جميع الشركاء بالمعلومات والبيانات الخاصة بالبيئة وضمان الشفافية والحق في الاعلام والاطلاع على المستجدات.

أما عن قانون الولاية والبلدية فقد تضمن مواد عديدة تطرقت إلى مشاركة المواطنين في حماية البيئة.

فقد سبق للقانون رقم 03-11 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة أن خول للمواطن الحق في الحصول على المعلومات عن الأخطار التي يتعرضون لها في بعض المناطق وكذا تدابير الحماية التي تخصهم، وكذلك جعل للمجتمع المدني أهمية خاصة في تحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية وبخصوص البيئة عن طريق المساعدة في إبداء الرأي والمشاركة، وذلك في إطار القانون، وهذا ما يبرر دور الديمقراطية التشاركية في حماية البيئة. وفي هذا المجال يبدو أن إدراج قانون البلدية الصادر سنة 2011 لمبدأ مشاركة المواطنين للمجالس المحلية البلدية في تحديد أولويات التنمية وهذا من التجديدات التي أكد عليها هذا القانون، علما أن البعد التشاركي أصبح من الآليات التي توليها الاتفاقيات الدولية والدساتير الحديثة مكانة هامة في مجال التنمية وحماية البيئة، فالديمقراطية التشاركية آلية لحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي[1].

1- عمار عباس ،الديمقراطية التشاركية آلية لحماية البيئة وتحسين الاطار المعيشي ،تاريخ الاطلاع ،2016/09/12 http://ammarabbes.blojspop.com

ويعتبر موضوع تهيئة المجال من بين المواضيع المفضلة لإشراك المواطنين والجمعيات في اتخاذ القرارات المتعلقة بها كالمشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي وهذا كله يصب في مجال حماية المحيط والبيئة ،وقد تم الإقرار بدور الجمعيات كشريك للإدارة المحلية في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة وخص هذا القانون دور الجمعيات في هذا المجال بفصل خاص .

وقد حدد المشرع في مجال التعمير في المادة 12 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير :"يجب استشارة الجمعيات المحلية للمستعملين و الغرف التجارية والفلاحية والمنظمات المعنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي للمصادقة عليها ".[1]

ولهذا فإنه يجب تعزيز الشراكات بين المجتمع المدني و الإدارة المحلية لما تميز به مؤسسات المجتمع المدني بمهارات عديدة و في العمل ومن المؤكد أنه لا يمكن الإقرار بالتعددية والشفافية دون الاعتراف بدور المجتمع المدني و ذلك تأكيدا على أهمية مؤسسات المجتمع المدني ولهذا وجب على الإدارة المحلية بناء علاقات تعاونية مع المجتمع المدني ، والعمل على إيجاد حلول مشتركة وتقديم أجندة واضحة تكون على استعداد للتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وتبادل المعلومات والتعرف على إمكانات مساهمة المجتمع المدني بشكل فعال [2].

2- المادة 12 قانون 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 152 الصادر في 1990/12/01.

[2]-Claude Beauregard, Les mécanisme de gouvernance publique local (une comparaison à l'échelle inter nationale ville management "organisées sur le thème la gestion démocratique des biens collectifs, universités de France; 2010. P.9

الخاتمة:

إن الاهتمام بترقية الشأن المحلي يتطلب بدوره تحقيق الجودة والفعالية على مستوى أداء الإدارة المحلية وهذا يعد مؤشرا لمدى تطورها ومدى ديمقراطيتها، وتحقيق الفعالية لا يتم إلا من خلال فتح مجال مشاركة المواطنين من خلال مؤسسات المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية في كل المستويات، وهذا يتم من خلال هيكلة نشاط المواطنين في إطار تنظيمات المجتمع المدني بهدف ترشيد الإدارة المحلية، وهي الوسيلة الناجعة لتحديث مؤسسات الإدارة وتكييفها مع المستجدات المحلية. إلا أن هذا الدور المهم الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني لا يتم دون توفير كل الآليات القانونية والتقنية لإمكانية تحقيق المشاركة، ومن هنا يصبح جوهر التنمية المحلية مصدرا لاحترافية وعقلنة أداء الإدارة المحلية والخدمة العمومية على المستوى المحلي وانعكاسها على المستوى الوطني.

ونظرا لأهمية إشراك المجتمع المدني في مختلف القضايا التي تخص الشأن المحلي يجب ضمان وإعطائه مساحة أكبر واستقلالية أوسع، من أجل تكوين مجتمع مدني فعال وتوفير بيئة تضمن تناسق وتكامل الأدوار بينه وبين الإدارة المحلية. كما أن تعزيز عملية الشراكة والاستفادة من خبرة المجتمع المدني تتطلب إيجاد علاقات تعاونية وتبادل المعلومات وسن المزيد من التشريعات والقوانين التي تساهم بدورها في فتح المجال أمام المجتمع المدني والحد من التضييق الذي يعانيه في كثير من الحالات.

وتبعث الحالة الجزائرية بإشارات قوية تفيد بضرورة توسيع نطاق المشاركة كوسيلة لدعم معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين سبل الممارسة الديمقراطية وتحسيس الفرد بأهمية المؤسسات المدنية، وهذا

لضمان تحقيق التنمية المحلية وتقديم مختلف الخدمات، وبإمكان مؤسسات المجتمع المدني أن تغدو مدارس نموذجية للتنشئة السياسية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية "، وثيقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني، 1997.

2- مركز دعم التنمية وتأهيل، تفعيل دور المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات شفافية والمساءلة، القاهرة :2008.

3- المادة 01 قانون 11-01 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، لجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة 03 جويلية .2011.

4- المادة 74 القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 152 الصادر في 1990/12/01.

ثانيا : الكتب باللغة العربية

1- ايبرلي دون, ترجمة : لميس فؤاد اليحي , نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات و الدول من الأسفل الى الأعلى , الأردن : الأهلية للنشر, ط1 , 2011.

2- هنتكتون صمويل، "الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين، ترجمة :عبد الوهاب علوب"، ب. ب. ن: دار سعاد الصباح.

3- وناس المنصف ، "مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي، القاهرة :الهيئة المصرية للكتاب، 1991.

4-مدحت أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني (دراسة في الجمعيات الأهلية في منظور تمكين .والشراكة والقيادة والتطوع والشفافية والمساءلة والتشبيك)، مصر، .ايتراك للنشر والتوزيع، .2007

5-حسين حسن أحمد، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، (دراسة في استراتيجيات بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري)، القاهرة :الدار الثقافة للنشر، .2000

6- كوشين روبرت ، دليل القوانين المؤثرة في المجتمع المدني، ترجمة أحمد شومان، العراق: جمعية الأمل العراقية، .2007

7-عبد العال طارق، الحق في المشاركة السياسية، القاهرة :دار الحكمة، .2003

8- تشاندوك نيرا، أوهام المجتمع المدني، ترجمة : عبد الحميد عبد العاطي، القاهرة : مركز المحروسة للنشر، 2008.

9- خيري الوكيل محمد إبراهيم ، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء المؤسسات المجتمع المدني، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2007.

10- أمجد غانم، "الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، فلسطين :شركة النخبة للاستشارات،.2009

11-ضياء مجيد الموسوي،الخوصصة و التصحيحات الهيكلية اراء و اتجاهات ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،ط3 ،2003.

المقالات :

***1-المجلات:**

1. طاشمة بومدين ، "مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر "، مجلة التواصل، العدد 26، تلمسان:2010.
2. شليغم غنية , " تفعيل دور المجتمع المدني "، (مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 02، ورقلة، الجزائر : 2010.

***2-الملتقيات:**

1-غانم أمجد ، "الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات البلدية على مستوى الهيئات المحلية "، دراسة مقدمة في مؤتمر الحوار الوطني، فلسطين :مركز التجارة فلسطين، 2008.

2-مشري مرسي ، " المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الية تفعليه "، (ورقة مقدمة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر : يوم 20 أوت).

3-قرزيز محمود ، مريم يحياوي، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الإثبات والتغيير"، ورقة مقدمة في الملتقى المجتمع المدني ودول المغرب العربي ودوره في التنمية، جامعة بسكرة 2008.

ثالثا : المراجع بلغة الاجنبية

1- world health organization " civil society imitative external relations and governing bodies", "discussion paper n02,2002p4.

2- 1-Claude Beauregard, Les mécanismes de gouvernance publique local (une comparaison à l'échelle internationale ville management "organisées sur le thème la gestion démocratique des biens collectives; universités de France. 2010.

3- Lorenzo fioramonti and Finn heinrich ,how civil society influences policy (a comparative
analysis of the civil society in post communist , Europe research report commissioned by research and policy in development institute ; Johannesburg , 2007.

4-Kenneth Davy , gouvernance local en temps critiques (des politiques pour la grise, le redressement et l'avenir durable ,France : conseil de l'Europe à Strasbourg,2012.

5-Management international Systèmes évaluation du projet de gouvernance local, rapport de l'évaluation(DTAFI) Washington, corporte, offices 2009.p02.

المواقع الالكترونية:

1- أحمد غانم، "تصور امثل في تفعيل المجتمع المدني في مكافحة الفساد"تاريخ الاطلاع 2016/09/12:
http://www.nabaneus.net . /2009/13528.htm.2011.

2 بوحنية قوي، الحوكمة المحلية كبديل لمكافحة الفساد –قراءة في المفهوم وآليات–، تاريخ الاطلاع : 2016/09/13
http://www.bouhania .com/news.php ?action :viw&id=146

3- عمار عباس ،الديمقراطية التشاركية آلية لحماية البيئة وتحسين الاطار المعيشي ،تاريخ الاطلاع 2016/09/12،
http://ammarabbes.blojspop.com